# دراسة تاريخية مقارنة في تحول السلطات في انكلترا بين وثيقتي (الماكناكارتا ـ١٢١٥ )ـ وإعلان (بريدا ـ١٦٦٠ )

م.د اميرة سعيد الياسري

**جامعة بابل ـ كلية التربية الأساسية**

amira.alyasiri207@gmail.com

**تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٣/٨**

**تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٣/٢٩**

الملخص

شهد تاريخ إنكلترا السياسي تطورا لمفاهيم الحكم ، حيث لم تكن العلاقة بين "التاج" و"الرعية" يوماً علاقة استسلام مطلق، بل كانت هناك مسيرة طويلة من التحولات و التفاوض والتعاقد. وقد برزت في هذه المسيرة وثيقتان مفصليتان شكلتا حجر الزاوية في بناء الدستور الإنكليزي غير المكتوب: "الماكنا كارتا" (١٢١٥) وإعلان بريدا١٦٦٠ ) " .مع ان الفاصل الزمني يتجاوز أربعة قرون بين الوثيقتين، يبقى القاسم المشترك بينهما هو تجسيد فكرة "التعاقد السياسي". فقد اعتبرت الماكناكارتا صرخة بوجه الاستبداد الإقطاعي للملك "جون"، جاء إعلان بريدا ليكون جسر العبور السلمي لعودة الملكية مع "تشارلز الثاني" بعد سنوات من الاضطراب وجمهورية كروميل .كان المبحث الأول بعنوان : الظروف التاريخية الممهدة لانبثاق ميثاق العهد الأعظم واسباب فرضه على الملك جون(١٢١٥), وتأسيس المرجعية القانونية للحقوق الإقطاعية ,تم هنا التركز على نشوء فكرة "تقييد سلطة الملك" لأول مرة في العصور الوسطى, وقد جاء المبحث الثاني تحت عنوان: الظروف التاريخية المحيطة بإعلان بريدا(١٦٦٠) ومحاور التشابه مع الماكناكارتا, وفيه تم توضيح كيف تمت بناء التسوية السياسية في عصر الاسترداد وفكرة "العقد الطوعي" والعفو العام والحرية الدينية كأساس لعودة الملكية ثم الخاتمة والاستنتاج وقائمة المصادر ٠

**الكلمات المفتاحية** :- الماكناكارتا-اعلان بريدا-الملك شارل الثاني-الحقوق-الحريات

# A comparative historical study of the transfer of power between the Magna Carta (1215) and the Declaration of Breda (1660)

Dr. Amira Saeed Al-Yasiri

**University of Babylon - College of Basic Education**

**amira.alyasiri207@gmail.com**

Date received: 8/3/2026
Acceptance date: 29/3/2026

**Abstract:**

England's political history has witnessed an evolution in the concepts of governance. The relationship between the Crown and the people has never been one of absolute submission, but rather a long process of transformation, negotiation, and agreement. Two pivotal documents emerged during this process, forming the cornerstone of England's unwritten constitution. The Magna Carta (1215) and the Declaration of Breda (1660). Although more than four centuries separate the two documents, their common thread is the embodiment of the idea of a "political contract." The Magna Carta was a cry against the feudal tyranny of King John, while the Declaration of Breda served as a bridge for the peaceful restoration of the monarchy under Charles II. After years of turmoil and Cromwell's republic, the first section was titled: *The historical circumstances that paved the way for the emergence of the Magna Carta and the reasons for its imposition on King John (1215), and the establishment of the legal framework for feudal rights.* Here, the focus was on the emergence of the idea of "limiting the king's power" for the first time in the Middle Ages. The second section, entitled "The Historical Circumstances Surrounding the Declaration of Breda (1660) and Points of Similarity with the Magna Carta," explains how the political settlement was constructed during the Reconquista, the idea of a "voluntary contract," general amnesty, and religious freedom as the basis for the restoration of the monarchy, followed by a conclusion, a list of sources, and a summary.

**Keywords**: Magna Carta, Declaration of Breda, King Charles II, Rights. Freedoms

**مشكلة البحث**

تكمن مشكلة البحث في كيفية تتبع المسار التاريخي والتحولات الهيكلية التي طرأ ت على بنية الملكية الإنكليزية، وكيف تم انتقالها من مفهوم 'الملكية الإقطاعية المقيدة' في الماكنا كارتا (١٢١٥) إلى مفهوم 'الملكية الدستورية التفاوضية' في إعلان بريدا (١٦٦٠). وتتمحور التساؤلات حول مدى نجاح هذه الوثائق في إعادة تعريف العلاقة بين العرش والقانون والبرلمان، وكيف تمت صياغة قيود مؤسسية دائمة على السلطة الملكية, وذلك بمساهمة الظروف التاريخية المتباينة. ويفترض البحث أن بنية الملكية الإنكليزية لم يكن تطوره بشكل مفاجئ، بل مر بمراحل و تراكم مؤسسي مثلت فيه الماكنا كارتا 'قيد الضرورة الإقطاعية'، بينما مثل إعلان بريدا 'تسوية الاستقرار السياسي'، مما أدى في النهاية إلى تجذير فكرة سيادة القانون فوق كل شخص٠

**المبحث الأول-: الظروف التاريخية الممهدة لانبثاق ميثاق العهد الأعظم**

يعتبر الماكنا كارتا سنة (١٢١٥) العهد الأعظم , هي البدايات للقيد الدستوري والتعاقد الإجباري وهو وثيقة تعاقدية تعتبر الأولى في العصور الوسطى من الجانب الدستوري والغير مكتوب , ولاتمثل منحة ملكية , بل هي جسدت صراع الإرادات , الذي جسد "صراع الإرادات" و"القوى الضاغطة" بأجلى صورة هو *البند رقم (٦١)، والمعروف تاريخياً باسم" بند الضمان .(The " Security Clause) , هذا البند لم يكن مجرد نص قانوني، بل كان "إقراراً بالهزيمة" من جانب الملك وتتويجاً لإرادة البارونات الضاغطة (اذا لم نقم بتصحيح ماعساه من مخالفة او اذا لم يقم قاضي القضاء في حال غيابنا خارج المملكة بذلك فمن حق الأعضاء الخمسة والعشرون وجميع الناس في المملكة الحجز والتضييق علينا بكل الوسائل الممكنة , وذلك بمصادرة قصورنا واراضينا..). وبذلك يعتبر هذا البند هو المحرك الأساسي لصراع القوى من خلال توضيح .ماهية البند (٦١): هي ان "لجنة الخمسة والعشرين, والتي "نص هذا البند على تشكيلها وهي لجنة مؤلفة من ٢٥ باروناً، مهمتهم مراقبة التزام الملك ببنود الميثاق .(العهد الأعظم) كقوة قوة ضاغطة , ولأول مرة في تاريخ الملكية، تتم مؤسسة "المعارضة". بحيث لم يعد البارونات مجرد متمردين، بل أصبحوا "هيئة رقابية" قانونية .وحق العصيان المسلح, فقد أعطى هذا البند للبارونات الحق القانوني في استخدام القوة ضد الملك (مصادرة قلاعه وأراضيه) إذا انتهك الميثاق ولم يصحح الخطأ خلال ٤٠ يوما , وقدعكس هذا البند صراع الإرادات, والذي تجلّى من خلال ثلاثة

مستويات الأول مستوى الصراع إرادة الملك (جون)[١] والثاني إرادة القوى الضاغطة (البارونات) , وأخيرا السيادة التي كان يريدها الملك جون سيادة مطلقة (أنا القانون). لكن البارونات أرادوا سيادة القانون (القانون فوق الملك) . والملك يرى أن أي تمرد ضده هو "خيانة عظمى". لكن المعارضة جعلوا "التمرد" حقاً مشروعاً في حال مخالفة العقد . وعلى صعيد التنفيذ , كان الملك يريد وعوداً شفهية يمكن التملص منها.لكن المعارضة أرادوا آلية تنفيذية قسرية (اللجنة) لتضمن خضوعه.فكان رد فعل الملك: الدليل على أن هذا البند مثل ذروة صراع الإرادات هو أن الملك جون، بمجرد رحيل البارونات من ميدان "رونيميد"، أرسل إلى البابا إينوسنت الثالث يطلب إبطال الوثيقة .( العهد الأعظم ) وقد استجاب البابا وأصدر قراراً ببطلان المكنا كارتا، واصفاً إياها بأنها "مخزية ومهينة وفُرضت بالإكراه المغزى , وقد بَين الرفض الفوري أن البند (٦١) كان "قيداً" حقيقياً خنق إرادة الملك الاستبدادية، مما أدى لاندلاع , حرب البارونات الأولى، لأنها مثلت عقداً تم نزعه بالقوة, ويعتبر ضمنيا من العادات والتقاليد والقانون الموروث والأعراف التي تشكل دستور غير مدون في الجزر البريطانية [٢]

حينما تولى الملك جون ابن هنري الثاني العرش(١١٩٩-١٢١٦),و بعد أن أضطره ( ولتر) كبير الأساقفة أن يقسم حين تم تتويجه, أنه نال العرش بنعمة الله بانتخاب من الأمة, أي الأعيان والمطارنة) , ولكن الملك جون كثيرا ما أغضب الناس باستبداده وغطرسته و بمزاجه الحاد وما فرضه من الضرائب الفادحة( ضريبة العشر(Thirteenths and Tallages) حيث فرض جون ضرائب مباشرة على الأموال المنقولة والدخل. أشهرها ضريبة "الثلاثة عشر" التي فرضت عام ١٢٠٧، واستهدفت النبلاء والرهبان وحتى صغار الملاك والتجار ) والضريبة التجارية (Customs and Prisage) , حيث فرض الملك جون رسوماً على الصادرات والواردات، خاصة الصوف والجلود، وهي بضائع كانت عصب التجارة حينها. كما فرض ما يُعرف بـ "المصادرة الملكية (Prisage) "حيث كان يحق للملك شراء النبيذ والبضائع بأسعار بخسة لإمداد البلاط والجيش , وكان البابا بعد ان دب خلاف بينه وبين الملك جون , قد أصدر قرار الحرمان بحق جون وذلك سنة ١٢٠٨ م فرّد جون على هذا بمصادرة جميع أملاك الكنائس والأديرة وأعطاها لغير رجال الدين كما انه انتصر على البابا في عدة وقائع حربية.كما اصدر البابا مرسوما بخلع الملك جون في سنة ١٢١٣عن العرش وأعفى رعايا جون من يمين الطاعة التي اقسموها له وأعلن أن أملاك الملك أصبحت غنائم مشروعة لكل من يستطيع انتزاعها من

بين يديه النجستين .اندفع الملك فليب أغسطس لقبول الدعوة و كان قد حشد جيشا وتقدم به على شاطئ القناة الانجليزية فأستسلم جون لإرادة البابا.[٣]

لقد كان لفرض الضرائب دون الرجوع واخذ موافقة عدد من ممثلي الكنيسة و كبار زعماء الاقطاع وكبار ملاكين الأراضي دور كبير في رفضهم تلك الضراب,والتي كانت بسبب حاجات الملك للاموال, اذ انه افرغ خزينة الدولة في حياة البذخ والاسراف على حياة البلاط , فضلا عن حروبه الخارجية لذا كان يرجع الى فرض الضرائب , وقد أثار ذلك استياء النبلاء و الأشراف من كثرة الضرائب المفروضة عليهم ومن خروج الملك جون على القوا نين المرعية و السوابق القديمة ,وقد اعتبروه خائنا باع البلاد للبابا ليشتري عفوه وتأييده فبعثوا أليه بوفد يطلب منه العودة إلى قوانين هنري الأول التي حمت حقوق الأشراف' بتحديد سلطات الملك[٤].

وقد تظافرت الظروف , وهيأت اتفاق النبلاء والاقطاع والكنيسة , للحد من صلاحيات الملك في فرض الضرائب ووضع حد لإسرافه وفرض الضرائب, فقدموا له قائمة تضمنت مطالبهم والتي واجهها الملك بالمماطلة و لم يستجب لهذه المطالب , فحشدوا فواتهم بموافقة حكومة لندن المدنية وحاشية الملك, و التي انتهت بالاشتباك بين قواتهم وقوات الملك في معركة التقى فيها الطرفان عند (رنيميد) على ضفاف نهر التايمز في ١٥ حزيران ١٢١٥,وكان الملك وقواته الخاسرة فيها , وفي يوم الجمعة في ١٩حزيران , تم التوقيع والختم الملكي على مسودة ميثاق كان قد اطلق عليه (العهد الاعظم )[٥]

لقد كان تحالف البابا انسوسنت الثالث مع ملك فرنسا فيليب اغسطس هو سبب اساسي خارجي وهو يتيح للفرنسيين و بمباركة البابا اجتياج الجزر الإنكليزية و خاصة بعد فشل إنكلترا العسكري في فرنسا (معركة بوفين )مما دفع الملك جون مجبرا على عقد السلام مع البابا –,قد تم اعادت بموجب ذلك المصالحة ما تم مصادرته من اموال الكنائس الانكليزية ويرافقها دفع جزية سنوية للكنيسة الام (روما) وتقدر بالف مارك .[٦]

تنوعت الأسباب الداخلية , فكانت التطورات القانونية والبرلمانية التي حدثت في البلاد خلال حكم والد الملك جون (هنري الثاني )والتي تمثلت في إعادة نظام المحلفين وما ترتب عليه من تبعات اجتماعية وتطورات اقتصادية انعكست على المجتمع الإنكليزي بشكل واضح [٧]

ومن ابرز الأسباب كانت الضرائب والتي فرضها الملك جون على البارونات وكبار الاقطاعيين وملاك الأراضي الإنكليز والتي اثقلت كاهلهم . فقد كانت طبيعة حكم الملك جون وفق نظرية الحق الهي للملوك و هي الحكم المطلق وكان لديه طموح إضافة مكاسب أرضية من الأراضي الإنكليزية تحت نفوذ سلطانه , وبذلك كان نشاطه العسكري بحاجة للاموال لتغطية حملاته وحروبه الخارجية –يرافق ذلك كثرة حركات المعارضة ضد حكمه بسبب سياسته الخاطئه التي بالنتيجة أدت الى كثرة تنمر المعارضين له ٠كذلك كان حماس الكنيسة الكاثوليكية الى مباركة الحروب الصليبية حيث كان طموح ابابا انوسنت الثالث في جمع الراي والدعم الاقتصادي وتحشيد التاييد العسكري من الدول الاوربية ومن الجزر الإنكليزية ٠[٨]

ويبدو ان العديد من العوامل كانت ممهده بالنتيجة لإيجاد وثيقة العهد الأعظم والتي مثلت وثيقة برلمانية باطار دستوري , وهي وثيقة الحقوق السياسية التي أصدرها الملك جون في يوم الاثنين ١حزيران ١٢١٥ تحت ضغط التهديد بالثورة الاهلية , وكانت قد ادخل عليها تعديلات في عام ١٢١٦– ١٢١٧–١٢٢٥, وكان لها اثر الفاعل في تشريع القوانين للحريات العامة٠[٩]

وبسبب الاعراف و القوانين االموروثة و العادات والتقاليد آنذاك , لم تتسم مواد العهد الأعظم بالصيغة الدستورية والية التشريع المتعارف عليها اليوم, وكانت مواده تتالف من ٦٣ مادة مقسمة على أربعة أبواب , فقد كان الباب الأول يتكون من مادة واحد والتي حددت العلاقة بين المؤسسة الملكية والكنيسة و من خلال اعتراف الملك جون بالامتيازات الكاملة لرجال الدين وحقوقهم وواجبتاهم وحرية الكنيسة حيث ركزت مقدمة العهد على ركنين أساسيين يتعلق الركن الأول بحرية الكنيسة ورجالاتها مما يعكس الانفصال شبه الكامل حول حرية المعتقد والمذهب والديانة في المملكة ٠ وكذلك يعكس الانفصال الشبه الكامل بين المؤسستين الدنيوية والدينية , ومن اجل تجنب الخلافات بين الملك والبارونات , فقد منحت النقطة الثانية الحرية للأحرار من الرجال في المملكة ,وبذلك يكون ضمان في ان الخلافات بين الملك والرعية ستكون تحت رعاية البابا أنسست الثالث مع وجود انتخابات نزيهة مما يعزز أهمية نجاح دور الكنيسة الإنكليزية ومن الجدير بالذكر ان حرية الكنيسة كانت لها الأولوية على حرية الرجال الاحرار في المملكة الإنكليزية [١٠] .

اما الباب الثاني فقد حدد العلاقات بين الملك وا تباعه ,وكانت تتألف من خمسة عشر مادة , اما الباب الثالث: فقد تضمن خمسا وثلاثين مادة , فد حددت طبيعة العلاقة بين الملك والرعايا في طبيعة الإجراءات المتبعة في حال الفصل في القضايا المدنية وما لها علاقة بمؤسسة البرلمان من الية تشريع وتمثيل برلماني ,ورقابة عمل أجهزة الدولة واسداء المشورة ٠ وشمل الباب الرابع اثني عشرة مادة تضمنت العلاقات الاقطاعية وحقوق البارونات٠[١١]

وسيكون التركيز هنا في دراستنا المتواضعة هذه هي توضيح نقاط الالتقاء مابين العهد الأعظم وإعلان بريدا رغم الفاصل الزمني بينهم واختلاف الظروف التاريخية في اعلانهما ولكن من اجل إيضاح مدى التطور الدستوري والتشريعي للمؤسسة البرلمانية خلال هاتين الحقبتين اللتين تجاوزتا ٤٠٠ عام ٠

حقيقة الامر مايعنينا في هذه الدراسة هي محاور من العهد الأعظم والتي تتناغم في محتواها مع بنود اعلان بريدا الذي سيتم توضيحها في المبحث الثاني , لذا نكتفي في هذا المبحث بالشارة الى محاور العهد الأعظم المعنية في الدراسة كدراسة مقارنة , فمن بين هذه المحاور وثيقة الحريات والتي استندت على مواثيق سابقة , لكن كانت اكثر شمولا , فكانت المادة ٣٩ (أصل الحريات المدنية, جوهرها تعاقد سياسي, وجوهر التعاقد, هو حماية الرعية من مزاجية الحاكم).. وهي تحمل صبغة "دستورية"، والتي تنص على أنه بموجب الحكم القضائي وقانون البلاد فقط يجوز القبض على أي رجل حر أو سجنه أو مصادرة ممتلكاته[١٢].

وكانت المادة ٦١ (لجنة الـ ٢٥ بارونا) قد منحت الحق للنبلاء في مراقبة أداء الملك وهي تكاد تكون أخطر مادة، في "آلية التنفيذ" ,لأنها اعطت للنبلاء أيضا حق العصيان ضد الملك و فيما لو خرق الأخير العقد. كذلك تضمنت هذه المادة استقلالية الكنيسة (الكنيسة الإنكليزية ) وحريتها , وأيضا منح الحريات لمدينة لندن، [١٣]

ويبدو مما تقدم ان الماكناكارتا بمثابة وثيقة قانونية او تعاقداً فقد ساهمت في تحويل مفهوم الحكم من "إرادة الملك" و هي القانون الى جعل القانون فوق إرادة الملك و هي بذلك تعتبر وثيقة قانونية عابرة للزمن . وتكمن أهميتها التاريخية , فهي اوجدت الأساس العملي لمفهوم الحقوق والحريات ومبدا الملكية المقيدة التي تتقاطع مع مبدا الملكية الحق المطلق الإلهي للملك ,والملكية المقيدة هو مبدا جديد لم يتم التطرق اليه سابقا

فكان ذلك انطلاقا لمجموعه من الأفكار والنظريات والمفاهيم التي تناولها المفكرون والفلاسفة والتي وضعت الأسس لمرحلة مابعد العصور الوسطى [١٢] لانها كانت البداية لقوانين وضعت حجر الأساس لفكرة تمثلت في ان الضرائب لا تُفرض إلا بموافقة المجلس العام، أي البرلمان بعد ما تطور لاحقاً ,ويمكن القول ان الماكانكارتا هي عبارة عن عقد إقطاعي معدل. كونها بدأت كعقد بين ملك ونبلاء (إقطاع)، لكنها فيما بعد حملت في طياتها بذور البدايات لمفهوم العقد الاجتماعي الذي ستتم الاستعانة به من قبل الشعب الإنكليزي لاحقاً في القرن السابع عشر حينما تم (إعلان بريدا).[١٤]

**المبحث الثاني–الظروف التاريخية المحيطة بإصدار إعلان بريدا ومحاور الالتقاء مع الماكناكارتا**

قبل وفاة كروميل في الثالث من ايلول/ ١٦٥٨ الذي كان يقود الجمهورية لخمس سنوات ، كان قد اختار ولده ريتشارد Richard خلفاً له، ليصبح الاخير اللورد حامي الكومنولث لمدة سبعة شهور , لكنه لم يكن يتمتع بمزايا القيادة التي كانت عند والده، لانه خضع لمشورة كبار ضباط الجيش، وسادت في مدة وصايته عدة نزاعات بين الضباط والبرلمان من جهة وبين الضباط انفسهم ، أدت هذه الفوضى لان يتخلى ريتشارد بنفسه عن الحكم , وكان سبباً لان يقوم الجنرال جورج مونك George Monk* الى دخول لندن برفقة قوة عسكرية قدرت بـ ستة الاف جندي ، والسيطرة على لندن في الثالث من شباط/ ١٦٦٠[١٥] ، ومن التحولات المهمة وخلال احداث مرت بها الجمهورية في سنوات وجودها, قد أدت الى رغبة الاعضاء الذين كانوا مناصرين للحكم الجمهوري ان ينقلبون عليه, ونتيجة لهذا التحول, اعرب الجنرال مونك عن رغبته في عودة الملكية، فاسرع بالارسال الى شارل الثاني يطلب منه ضرورة مغادرة اسبانيا والتوجه الى بريدا Breada [١٦] والتحضير لمفاوضات حول صيغة الحكم الجديد [١٧]

وقبل عودة الملكية ,كان شارل الثاني ومن مقر اقامته في هولندا قد اصدر تصريحا من (بريدا في هولندا) في الرابع من نيسان/ ١٦٦٠ , وارسله الى كل من الجنرال مونك ومجلس العموم وضباط الجيش ومحافظ لندن , وقد سمي هذا التصريح بإعلان بريدا The Declaration of Breada (بريدا هي هولندا) كونه يحتوي على عدة بنود [١٨] حيث وعد شارل الثاني بموجب هذا الإعلان بتقديم "العفو العام" لجميع الموالين للجمهورية باستثناء الذين لا يعفو عنهم البرلمان , ومنح الحرية للمواطنين الاحرار كافة وتجاوز

تداعيات المرحلة السابقة، كما وعد بدفع المتأخر من المستحقات المالية للجيش قبل حله ،واعلن عن التسامح الديني بما يوافق عليه البرلمان، وأعطى للبرلمان تحديد شرعية الالقاب الملكية التي تم اكتسابها خلال مدة انقطاع الملكية. وكانت محاولة من الملك شارل أيضا للحفاظ على حقوق الفرقاء السياسيين في إنكلترا[١٩] , وبذلك يبدو ان اعلان بريدا تمت صياغته للتسوية وتجاوز المشاكل التي زرعت الخلاف السابق بين الملك والبرلمان[٢٠].

نص اعلان بريدا(من ملك وانكلترا وأسكوتلندا وايرلندا المدافع عن الايمان لجميع الرعايا المحبة لنا٠٠٠ ان الازمات التي سادت المملكة قد لاتوقف الجميع من الرغبة بالتخلص من الجروح التي عانى منها الشعب الإنكليزي لوقت طويل وبعد هذه السنين جاء الوقت للتعبير عن رغبتنا في الإصلاح ٠٠فقد حان وقت المناسب للحصول على الحق الذي جعله الرب حقا طبيعيا لنا٠٠لذا فان العناية الإلهية سوف تتعاطف معنا ومع رعايانا وبعد هذه المعناة الطويلة ٠٠اننا نرغب في نرغب بالتمتع سوى بما هو خاص بنا ,وسوف يكون جميع رعايانا بأفضل الأوضاع وفقا لما ينص عليه القانون ضمن امانة العدل وتساو كامل في جميع انحاء الأرض)[٢١], كذلك اعلن شارل الثاني في هذا الإعلان وبشكل رسمي (ان أي جرم ارتكب ضدنا او ضد ابي الملك السابق , قبل نشر هذا الإعلان يجب ان ترفع عنهم أي جرم ارتكب ضدنا يجب ان ترفع عنهم أي تهمه وجهت ضدهم وتصان حرياتهم وممتلكاتهم ,و بقدر ما تكمن قوتنا كما اننا نرغب ونعمل من الان على الغاء كل اشكال التمييز بين رعايانا ٠٠وهدفنا حل جميع الخلافات واختلاف الآراء والانفصال وهدفنا بناء اتحادا مثاليا لأنفسنا وتحت حمايتنا من اجل إعادة توطين حقوقنا ومطالبنا العادلة في البرلمان في برلمان حر وبواسطة الملك نفسه) ٠كلك اكد شارل الثاني على (تقديم العديد من المنح مثل العقارات الملكية للضباط والجنود وغيرهم في العهد السابق واكد أيضا على حل الخلافات الأمور المتعلقة بهذه المنح كذلك اعترف بسلطة البرلمان وضمن سياق بطلان ادعاءات والده الملك بالحكم دون الرجوع للبرلمان ) [٢٢]

وقد اعتبر هذا الإعلان ضمان لعودة شارل الثاني ملكا لإنكلترا –وفق مجموعة من البنود أوضحت بشكل صريح موقفه تجاه إنكلترا وتجاه الازمات التي رافقت فترة الحكم الجمهوري , في ذات الوقت دعا مونك البرلمان حل نفسه واجراء انتخابات فورية , وقد أجريت انتخابات كانت أغلبية المقاعد البرلمانية نصراً للملكيين، حيث سمي البرلمان الجديد في نيسان/ابريل ١٦٦٠ ببرلمان الاتفاقية , لكونه استمر على مواصلة

الاتفاق مع شارل الثاني ,لأجل إيجاد صيغة جديدة للحكم, وتهيئة الاجواء لعودته الى العرش و ترضي جميع الاطراف [٢٣].

ويبدو أن الشعب الإنكليزي كان قد ملَّ الحروب الأهلية التي مرت عليه ، ووادرك فشل النظام الجمهوري في تحقيق الأمن والسلام، لذا يرى الشعب ان عودة الملكية بصحبة برلمان قوي يتحمل مسؤلية توفيرالاستقرار .

**نماذج المقارنة بين الوثيقتين**

تعتبر الماكناكارتا (Magna Carta)يمثل بداية فعلية من اجل تقييد سلطة الملك المطلقة (الحق الإلهي للملوك) واعتبار إرادة القانون فوق الإرادة الملكية, اما إعلان بريدا :(Declaration of Breda) فهو يمثل مرحلة "استعادة الملكية (Restoration) "و هي عودة مشروطة بشروط جديدة , كانت سبب في تمهيد الطريق للملكية البرلمانية الحديثة .

مع ان عودة الملكية لانكلترا , وفق ضوابط إعلان بريدا (Declaration of Breda) ولكنها لم تكن عودة للملكية المطلقة، بل كانت عودة مشروطة بتفاهمات واتفاقات بين الملك وبين البرلمان والجيش ,.فكان دور الجنرال مونك الذي قاد المفاوضات لضمان انتقال سلمي للسلطة .,بسبب الاحداث والفراغ السياسي والحاجة للاستقرار بعد ,فشل الجمهورية, بعد وفاة "أوليفر كروموبل" وفشل ابنه ريتشارد في إدارة البلاد، حيث دخلت إنكلترا في حالة من الفوضى السياسية في وقت كان شارل الثاني في .المنفى في هولندا( مدينة بريدا )بهولندا،[٢٤] و قد أدرك لضمان عودته للعرش يتطلب تقديم "تعهدات" تضمن عدم انتقامه من خصومه, .وفق ما ورد بوثيقة الإعلان[٢٥].

وقد سعى شارل الثاني الى بناء أسس تعاقد جديدة مع الشعب , مرتكزا على أربعة محاور رئيسية وردت في الإعلان , أولها , العفو العام :(Liberty to Tender Consciences) والتعهد بالعفو عن كل من حمل السلاح ضد الملكية لانهاء الانقسام المجتمع (باستثناء قتلة والده)، وهذا يعتبر "عقد مصالحة .., والمحور المهم الثاني تناول الحرية الدينية, فقد منح شارل الثاني الحرية لأصحاب "الضمائر الرقيقة" (المذاهب البروتستانتية المختلفة)، وهو تطور واضح لمفهوم الحقوق الفردية الذي بدأ في الماكناكارتا .,كذلك كانت تسوية المظالم

والديون, و التعهد بضمان حقوق الملكية لمن اشتروا أراضي التاج , كذلك ضمان دفع رواتب الجيش ،مما كان سبب في خلق "استقراراً اقتصادياً" [٢٦].

وقد اكد شارل الثاني على سيادة البرلمان ,الإحالة الدائمة للقرارات الصعبة إلى "برلمان حر"، وهذا يعني أن الملك يعترف بأن شرعيته تمر عبر المؤسسة التشريعية . ويعتبر بريدا كعقد سياسي "اختياري "على عكس الماكانا كارتا التي كانت "إرغاماً" للملك تحت تهديد السلاح، وكان إعلان بريدا "مبادرة دبلوماسية" من الملك لكسب ثقة الشعب .,وهنا نرى نضوج فكرة أن الشرعية ليست إلهية فقط، بل هي مستمدة من "قبول الرعية, بينما كانت الماكنا كارتا تحمي "أبدان" الناس من السجن التعسفي (المادة ٣٩)، في وقت جاء إعلان بريدا ليحمي (الحرية الدينية)..قد جاء الماكناكاراتا من تحالف قوى, حيث اتحد "البارونات" (النبلاء) مع الكنيسة وسكان لندن لفرض شروطهم .اما وثيقة الحريات, تشير إلى أنها استندت لمواثيق سابقة لكنها كانت الأكثر شمولاً. و(التعاقد السياسي) وهو يحمل تحمل صبغة "دستورية"، وأهمها المادة ٣٩ (أصل الحريات المدنية): التي تنص على أنه لا يجوز القبض على أي رجل حر أو سجنه أو مصادرة ممتلكاته إلا بموجب حكم قضائي وقانون البلاد. (هذا هو جوهر التعاقد: حماية الرعية من مزاجية الحاكم) .المادة ٦١ (لجنة الـ ٢٥ باروناً) [٢٧]

لا يمكن اعتبار تلك الوثيقتين مجرد أوراق قديمة، بل تعتبر حجر الزاوية لما نعرفه اليوم عن "سيادة القانون ."لوجود ترابط عميق بين ميثاق العهد الأعظم (ماكنا كارتا – ١٢١٥) وإعلان بريدا (١٦٦٠)، رغم الفاصل الزمني بينهما الذي يتجاوز ٤٠٠ عام. لكن العامل المشترك بينهما هو تقييد للسلطة المطلقة للملك وضمان حقوق الرعايا.

أولا– فكان مبدأ "سيادة القانون" فوق السلطة الملكية في الماكنا كارتا: كانت المرة الأولى التي يُجبر فيها(الملك جون) على الاعتراف بأن إرادته ليست قانوناً مطلقاً، وأن هناك قانوناً للأرض متفق عليه من قبل فئة من المجتمع (البارونات ورجال الدين) يجب أن يخضع له الجميع، بما في ذلك التاج اما إعلان بريدا, الذي أصدره شارل الثاني وهو في المنفى معلنا التزامه بالعودة للحكم عبر البرلمان.وانه لم يعد الحاكم مطلق، بل اعترف ضمناً بأن شرعية حكمه تعتمد على التوافق مع القوانين القائمة التي أقرها البرلمان، وهو ما يجدد التأكيد على ان روح "خضوع الملك للقانون."[٢٨]

ثانيا- وجود ضمانات "للإجراءات القانونية الواجبة" (العفو والمحاكمة) وهي النقطة الأكثر وضوحاً في إعلان بريدا، وتلتقي مباشرة إلى البند ٣٩ من الماكنا كارتا .,كما نصت على أنه لا يجوز القبض على أي شخص أو سجنه أو سلبه ممتلكاته إلا بموجب "حكم قانوني من أقرانه" أو بمقتضى قانون البلاد, وفي إعلان بريدا , قدم شارل الثاني "عفواً عاماً وشاملاً" لكل من حمل السلاح ضده أو ضد والده (باستثناء من يحددهم البرلمان). هذا الالتزام بالعفو يعني العودة إلى المسار القانوني

بدلاً من الانتقام الملكي العشوائي، وهو تكريس لمبدأ "لا عقوبة إلا بنص قانوني" الذي أرسته الماكنا كارتا.[٢٩]

ثالثا- احترام الملكية الخاصة والحقوق المالية حيث قيد الماكنا كارتا قدرة الملك على فرض الضرائب أو مصادرة الممتلكات (مثل الخيول أو الأخشاب) دون موافقة أو تعويض عادل .بينما إعلان بريدا كان قد تناول قضية مهمة وهي "ممتلكات الجيش والمصادرات". حيث وعد شارل الثاني بأن النزاعات حول الأراضي التي تم الاستيلاء عليها خلال الحرب الأهلية سيتم البت فيها من خلال البرلمان(). هنا نرى الملك يتخلى عن سلطته في انتزاع الممتلكات لصالح المؤسسة التشريعية، وهو صدى لمطالب الماكنا كارتا بحماية ممتلكات الأفراد من تعسف التاج[٣٠]

.رابعا- التوازن بين السلطة (الملك) والتمثيل (البرلمان/البارونات) الماكنا كارتا: أنشأت مجلساً من ٢٥ باروناً لمراقبة تنفيذ العهد، وهو ما تطور لاحقاً ليصبح "البرلمان ."أماخلال إعلان بريدا فقد تكررت كلمة "البرلمان" في الإعلان كمرجعية نهائية, لان الملك شارل الثاني لم يقل "أنا سأقرر العفو"، بل قال "العفو سيقرره البرلمان". هذا الاعتماد على "المشورة المشتركة" هو التطوير الحديث للمادة ١٤ من الماكنا كارتا التي أوجبت استشارة المجلس العام للمملكة.

في إعلان بريدا قدم الملك شارل الثاني ما يسمى بـ "Liberty to Tender Consciences" (بند العفو العام)عفواً شاملاً. الفكرة هنا أن الملك التزم بعدم ملاحقة من ثاروا ضده "خارج إطار القانون". لقد جعل البرلمان هو الحكم مع تحديد الاستثناءات (قتلة والده فقط)، وبذلك نقل سلطة "الحياة والموت" من يد الملك المزاجية إلى يد "الإجراءات القانونية والبرلمانية"فكان الرابط المشترك هنا, كلاهما يهدف إلى منع "التنكيل السياسي".

الماكناكارتا منعت الملك من سجن البارونات المعارضين، وإعلان بريدا منع الملك من إعدام الثوار السابقين دون غطاء قانوني برلماني[٣١]

.خامسا:حماية الملكية الخاصة والتمثيل المالي تتعلق هذه النقطة بـ "موقف المواطن المالي"، وهي المحرك الأساسي لأي تغيير سياسيفي في الماكنا كارتا (المادة ١٢)كانت تنص على أنه لا يجوز فرض "المعونة" (الضرائب) إلا بموافقة "المجلس العام للمملكة". في حين كان الملك قبلها ينهب أموال الناس لتمويل حروبه الفاشلة. هنا الماكنا كارتا جعلت اخذ الضرائب" مرتبطاً بـ "الموافقة ."بينما الامر مع إعلان بريدا كانت (قضية الأراضي والجيش)و خلال الحرب الأهلية، تم بيع ومصادرة الكثير من الأراضي. في إعلان بريدا، لم يصرح شارل الثاني "سأسترد كل شيء بالقوة"، بل اكد إن البرلمان هو من سيضع القوانين لتسوية هذه النزاعات ودفع رواتب الجيش .الرابط المشترك: كلاهما يكرس فكرة أن "حق الملكية مقدس". الملك لا يملك الحق في التصرف في أموال أو أراضي الرعايا كما يشاء. في الماكنا كارتا كان الصراع على ضرائب البارونات، وفي بريدا كان الصراع على تعويضات ما بعد الحرب، والحل في الحالتين كان "الاحتكام لمؤسسة تمثل المجتمع[٣٢]٠

**الخاتمة والاستنتاج**

وفي ختام هذه الدراسة التاريخية المتواضعة , وهي رحلة زمنية بين منشور بريدا٠ (١٦٦٠) الميثاق الأعظم "الماكناكارتا" (١٢١٥), والتي تعكس فهم كيف تطور الدستور الإنكليزي الغير المكتوب من تقييد سلطة الملك المطلقة إلى التأسيس لملكية دستورية برلمانية، واتضح أن كلاً من "المغنا كارتا" و"منشور بريدا" لم يكونا مجرد وثيقتين قانونيتين عابرتين، بل كانا محطتين مفصليتين في صياغة العقد الاجتماعي الإنكليزي. فإذا كان العهد الأعظم (الماكنا كارتا ) قد وضعت الحجر الأساس لمبدأ "سيادة القانون" وأن الملك ليس فوق المساءلة، فإن(منشور بريدا) , جاء ليعيد لمّ شتات الدولة بعد اضطرابات الحرب الأهلية التي حدثت زمن حكم الملك شارل الأول وهو والد الملك شارل الثاني الذي وضع منشور بريدا وهو في هولندا(بريدا)حينما كان يتهيا لفترة استرداد الملكية بعد نهاية حكم جمهورية كروموبل، مكرساً لمفهوم التسامح الديني والسياسي كشرط لاستقرار الحكم .وقد أثبتت الدراسة أن التطور الديمقراطي في إنكلترا لم يأتِ من فراغ، بل كان نتيجة تراكمية لوثائق فُرضت في

لحظات ضعف السلطة الملكية أو حاجتها للشرعية، مما أدى في النهاية إلى تحجيم السلطة الفردية لصالح المؤسسات الدستورية, ويمكننا تلخيص اهم (نتائج البحث) التي توصلت الدراسة اليها في النقاط التالية :

١-حيث انتقلت العلاقة بين الملك والرعية من "التقييد القسري" للسلطة كما ظهر في المكنا كارتا، إلى "التوافق الاختياري" والوعود الملكية بالاستقرار كما تجلى في منشور بريدا.

-٢-أكدت المقارنة أن المكنا كارتا ركزت على حقوق النبلاء والعدالة الإقطاعية، بينما اتسع نطاق منشور بريدا ليشمل العفو العام، وحقوق الملكية لطبقات أوسع من الشعب وكذلك أوضح السلم المجتمعي

٣- وقد أظهرت الوثيقتان تزايد نفوذ البرلمان؛ فبينما كان في عهد "جون لاكلاند" مجرد مجلس للبارونات، أصبح في عهد "شارل الثاني" هو الضامن الأساسي لتنفيذ بنود منشور بريدا، خاصة في قضايا الضرائب والديون .

٤- كذلك استنتجت الدراسة أن الروح الكامنة في المكنا كارتا (عدم جواز سجن أي شخص أو مصادرة أملاكه إلا بحكم القانون) وبذلك تكون قد مهدت الطريق لشارل الثاني لتقديم وعود بـ "الحرية " في منشور بريدا، خوفاً من مصير والده .

٥-الوثيقتان تمثلان حلقة وصل واحدة؛ فمنشور بريدا لم يكن ليكون مؤثراً لولا الوعي السياسي الذي زرعته مبادئ العهد الأعظم في الوجدان الإنكليزي على مدار أربعة قرون تفصل بين. احداثهما التاريخية.

**الهوامش**

[١]-جون الأول وعرف بجون لاكلاند , هو الابن الأصغر للملك هنري الثاني , خلف اخاه ريتشارد قلب الأسد على إنكلترا عام ١١٩٩- وقد وزع املاكه على أبنائه باستثناء جون الذي اطلق عليه (فقير الأرضي جون), ويبدو ان سبب قرار والده هذا لعدم ثقته بقدراته وشخصيته و الامر الذي بدا واضحا في تعامله مع المشاكل الداخلية والخارجية التي واجهته اثناء فترة حكمه وهو احد اسوء ملوك إنكلترا بسبب سياساته الخاطئة سواء داخل إنكلترا وخارجها , وقد ثار عليه النبلاء واجبروه على توقيع العهد الأعظم ١٢١٥- ال طويرش, موسى محمد ,التطور الديمقراطي في إنكلترا(١٠٦٦ -١٩٠١) ,الجامعة المستنصرية , ٢٠١٣ ,ص٥٨ , الموسوعة العربية العالمية , ج٨, ص٦١٧

[٢] الموسوي, ربيع حيدرطاهر ,مواد العهد الأعظم (ماجناكارتا)لسنة ١٢١٥م(دراسة تاريخية تحليلية), مجلة اوروك للعلوم الإنسانية ,مج٥,ع٢,٢٠٢١٢ و ص١٤ ٠

(٣) االنواري,عبد الوهاب, التطور الدستوري في إنكلترا(١٢١٥-١٩١٤),٢٠١٤. http://www.ahlalquran. com/arabic/printpage.php, https://ar.wikipedia.org/wik ،، باتلر , ايمون, مقدمة نحو الضرائب, ترجمة,, عبد المعين السباعي, بيت الحكمة , ٢٠٢٤ .ص٩-١٠ ٠

-المصدر نفسه ٠ وثيقة مشروع المنظم للاحضار القضائي للشخص,والمثول بين يدي المحكمة المعروف باسم المثول , ينظر احمد, مواهب عدنان , المكناكاراتا وبدايات التطور الدستورفي إنكلترا ١٢١٥٠١٢٢٥, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة تكريت, ٢٠٠٨ ٠

(٤)-ان مطالب البارونات ورجال الدين بالإصلاح تستند الى مجموعة من القوانين السابقة والى عدد من إصدارات ومراسيم الملك هنري الأول والذي عرف بقانون هنري الأول الصادر في اب من عام ١١٠٠م والذي وضع ١٤مادة منع فيها الاستيلاء على أموال الكنيسة وإلغاء الضراءب الباهضة فضلا عن وجود استشارة الملك للبارونات عند اصدار القوانين او تعديلها ٠وكذلك اصدر هنري الثاني مرسوما او ميثاقا اكد فيه انه مستمر في إصلاحات هنري الأول واحترام الكنيسة وأملاكها واحترام جميع القوانين والحريات السائدة في عهده -ال طويرش , المصدر السابق,ص٦١-٦٤ ٠

(٥) - الموسوي, المصدر السابق, ص١٦ ٠

(٦)-المصدر نفسه, ص٤٤-٤٥ .

(٧) -نظام المحلفين,له جذور قديمة في التريخ البريطاني عندما كان يستدعى شهود , وهم اثنا عشر شخصا ليؤكدوا , ملكية الأرض المتنازع عليها للشخص , الذي يعتقدون باحقيته فيها , ال طويرش , المصدر السابق و ص٥٦ ٠

(٨) - الموسوي , المصدر السابق, ص١٧ ٠

(٩) - المصدر نفسه, ص٣٢ ٠

(١٠)- وكانت فئة الأساقفة وباقي المناصب الدينية قد تصدرت مقدمة العهد ديباجة العهد او المقدمة مما يعكس دور هؤلاء الكبير في تركيبة المؤسسة الدينية والدنيوية في وقت واحد, المصدر نفسه, ص٤٠ ٠

(١١)- المصدر نفسه, ص١٧ ٠

(١٢) الياسري.يونس عباس نعمة و الفكر السياسي في إنكلترا (١٦٤٠-١٦٦٠ ),أطروحة دكتوراه , جامعة الكوفة , كلية الاداب, ٢٠١٤, ص٧٥-٨٥ ,

Buchalz, Robert, Early Modern England (1485-1714), Second

edition, Sing aport,C.O.S, 2009 , P,271

(١٣) الموسوي,المصدر السابق, ص٤٠ .

(١٤)- تقضي النظرية الحق الإلهي بان الدولة من خلق الله,وهو الذي يختار الشعوب لحكم البشر مباشرة ,وارادته فوق إرادة البشر و ومن يختارهم الله لحكم شعوبهم يمدهم بروح من عنده , ويحتم على الافراد طاعتهم والانصياع لأمرهم ,صالح, محمد محمد , تاريخ اوربا منذ عصر النهضة الاوربية حتى الثورة الفرنسية (١٥٠٠-١٧٨٩ ), بغداد,دار الحرية للطباعة, ص٣٢٥-٣٥٢

(١٥) *مونك: قائد عسكري وانكليزي , ولد في ٦ كانون الاول ١٦٠٨ في كريت بورثوج ديفون ,قاتل في ايرلندا واسكتلندا خلال الحرب الاهلية الانكليزية ، وكان المخطط والمنفذ الرئيس لأعادة الملكية لعائلة ستيورات في سنة ١٦٦٠ ولخدماته هذه فقد عُين مونك دوقاً على ببمارل وفارساً على كارتر ومنح راتباً تقاعدياً سنوياً وتوفي ٣ كانون الثاني سنة ١٦٧٠المزيد من التفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.VI, USA,1911, PP.991-992,

كامل, كامل, على زكي, شارل الثاني ودوره بالسياسي في إنكلترا حتى عام ١٦٨٥, رسالة ما جستير, كلية التربية,جامعة كربلا, ص٨٦-١٠٠ .

(١٦)- بريدا (هولندا).

(١٧) - السعدون . ريا رياض حمود شبلي، الجمهوريه الانكليزية واثرها في السياسة الداخلية لأنكلترا (١٦٦٠-١٦٤٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٠٨ , ص١٥٢-١٥٣.

(١٨)- السعدون، المصدرنفسه، ص١٥٥؛ (حسن، علي جبر، الصراع بين الملك والبرلمان في إنكلترا (١٦٠٣ – ١٦٨٩)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١٣. ، ص٢٤٣

(19)- Coward, Barry, The Stuart Age England 1603-1714, Third Edition, Malaysia, 2003, P.286 ; Harris, Op. Cit, P.44.

٢٠- قدم البرلمان للملك شارل الأول في ٨ مايس ١٦٢٨ عريضة عرفت بـ ملتمس الحقوق وهو عهد جديد يعترف للأمة الانكليزية بحقوقها منذ قيام العهد الأعظم عام ١٢١٥, واعتبرت وثائق ملتمس الحقوق من أهم وثائق التاريخ الإنكليزي , Creasy, Edward, The Rise and progress of the English Constitution, London, Macmillan and Co.Ltd.,1907, p.239, أبو عليه، عبدالفتاح، ياغي، أسماعيل أحمد، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٣,ص١٤٩٠-١٥٣ .

(21)- Restoration England Politics and in: Robert M.Bliss, Quoted

·Government 1660- 1668, London, 1985, p.7-8.

[٢٢]-كامل, المصدر السابق, ص١٠١-١٢٩ .

(22)-Quoted in: Edward Cheyney, P. A. Short History of England, London,

1919, p. 466

[٢٤] السعدون, المصدر السابق ,ص١٥٤ ٠

(25)-Victor,Staer,the Political History of tudorand stuavt England . london,2002,p.150

[٢٦]– التميمي, ماريا حسن مغتاظ , الصراع على ولاية العهد والعرش في انكلترا(١٦٧٢ –١٧٠١), اطروحة دكتوراه غير منشوره, جامعة بغداد, كلية التربية للبنات, ٢٠١٥ , ص –٢٥–٣٠

[٢٧]– الموسوي . المصدر السابق, ص–ص٤٠ ٠

[٢٨] –ال طويرش, المصدر السابق , ص٥٩–٦٠

[٢٩]– ال طويرش , المصدر نفسه, ص١٦٥ ٠الموسوي , المصدر السابق, ص٤٠ ٠

[٣٠] – ماريا , المصدر السابق , ص٢٧ ٠الموسوي, المصدر نفسه, ص٤٠

[٣١]– ماريا ٠ المصدر نفسه , ص ٢٧–٢٨ , الموسوي , المصدر نفسه , ص ٢٤ ٠

[٣٢]– Coward, Op. Cit., P. 286, المصدر نفسه, ص٢٤ ٠

## قائمة المصادر

### أولا العربية

١–احمد, مواهب عدنان , المكناكاراتا وبدايات التطور الدستورفي إنكلترا ١٢١٥٠١٢٢٥, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة تكريت, ٢٠٠٨ ٠

٢– أبو عليه، عبدالفتاح، ياغي، أسماعيل أحمد، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، دار المريخ، الرياض, ١٩٩٣

٣–السعدون . ريا رياض حمود شبلي، الجمهوريه الانكليزية واثرها في السياسة الداخلية لأنكلترا (١٦٦٠–١٦٤٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٠٨.

٤–ال طويرش, موسى محمد ,التطور الديمقراطي في إنكلترا(١٠٦٦ –١٩٠١) ,الجامعة المستنصرية , ٢٠١٣

٥–الموسوي, ربيع حيدرطاهر,مواد العهد الأعظم (ماجناكارتا)لسنة ١٢١٥م(دراسة تاريخية تحليلية), مجلة اوروك للعلوم الإنسانية ,مج٥,عدد٣ ,٢٠١٣ .

٦– الياسري.يونس عباس نعمة و الفكر السياسي في إنكلترا (١٦٤٠–١٦٦٠ ),أطروحة دكتوراه , جامعة الكوفة , كلية الاداب, ٢٠١٤

٧– بتلر ,ايمون , **الطريق الى الضرائب,** ترجمة :ايمن السباعي, بيت الحكمة , ٢٠٢٤ .

٧– التميمي, ماريا حسن مغتاظ , الصراع على ولاية العهد والعرش في انكلترا(١٦٧٢ –١٧٠١), اطروحة دكتوراه غير منشوره, جامعة بغداد, كلية التربية للبنات, ٢٠١٥

٨– االنواري,عبد الوهاب, التطور الدستوري في إنكلترا(١٢١٥–١٩١٤),٢٠١٤, http://www.ahlalquran. com/arabic/printpage.php

٩– حسن، علي جبر، الصراع بين الملك والبرلمان في إنكلترا (١٦٠٣ – ١٦٨٩)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١٣.

١٠–صالح, محمد محمد , تاريخ اوربا منذ عصر النهضة الاوربية حتى الثورة الفرنسية (١٥٠٠–١٧٨٩ ), بغداد,دار الحرية للطباعة,

١١–كامل, على زكي, شارل الثاني ودوره السياسي في إنكلترا حتى عام ١٦٨٥, ,رسالة ماجستير, كلية التربية,جامعة كربلا,٢٠٢٠.

**المصادر الأجنبية**

1- Buchalz, Robert, Early Modern England (1485-1714), Second edition, Sing aport,C.O.S, 2009
2- Coward, Barry, The Stuart Age England 1603-1714, Third Edition, Malaysia, 2003,
3- Creasy, Edward, The Rise and progress of the English Constitution, London, Macmillan and Co.Ltd.,1907,
4- Restoration England Politics and in: Robert M.Bliss, Quoted Government 1660- 1668, London, 1985
5- Victor,Staer,the Political History of tudorand stuavt England . london,2002
٦- شبكة الانتريت-https://ar.wikipedia.org/wik،